ان الذاتين اذا تساويتا من كل الوجوه وقامت باحداهما
صفة مخالفة للصفة التي قامت بالذات الاخرى فعند
هذا لم تبق الذاتين والصفات مختلفتان
فلم ينقلب كل عما كان فيه فلا اختلاف لم يعقل الا الذات
وهو بامر زايد غير معقول بحجة اخرى ان الذات من
حيث هي ذات تخالف الصفة من حيث هي صفة وان لم
تخالفها لم تكن احداهما بان تكون موصوفة والاخرى صفة
بل ولا من العكس ومخالفة تلك الذات لتلك الصفة
ليس الا لنفس الذات لا لامر زايد فثبت بهذه الوجوه
انه لا بد من الاعتراف بامور يخالف بعضها بعضا لا
بنفسها وذواتها من حيث هي هي لا باعتبار صفة قايمة
بها واذا عرفت هذا فقولنا الله مخالف لخلقه لذاته
المخصوصة المراد منه ما ذكرته وخصصناه من كونه ليس
لامر زايد وبه يبطل اعتراض ان قولكم المخصوصة اعتراف
بامر زايد على الذات وهو القيد مخصوصة فالمخالفة
صارت بزايد وتناقض كلامكم فان هذا في محل المنع
وسنده ما تقدم من ان المراد بمخصوصة انه ليس بزايد فلا
يثبت به الزايد وبعد تسليم المخالفة بالذات تعرض لابطال
المساوات اي مساواه ذاته من حيث هي تلك الذات
مساوية لسايرالذوات الاشيا المتساوية في تمام
الحقيقة يجب ان يصح على كل منها ما يصح على الاخر
واذا كان كذلك كان اختصاص ذاته بصفاته المخصوصة و
عدم اختصاص بصفة المحدثات امرا جايزا عليه فترجح
ذلك الجايز على سايرالجايزات لغير امر يلزم منه
ترجيح الممكن لا عن مرجح وهو محال وان كان الاول
عاد الطلب واختصاص ذاته بذلك الامر فيلزم الدور
او التسلسل وهو محال فكون ذاته مساوية لسايرالذوات
في كونه ذاتا يقضي الى هذه المحالات فالقول

به محال واحتج الخصم بمقدمتين الاولى كون الذات
متساوية في كونها ذاتا الثانية حيث كان كذلك و
جب امتيازها بصفات واحوال وبيان المقدمة
ان تقسيم الذوات الى قديمة وحادثة ومورد
التقسيم مشترك بين القسمين وايضا اذا عقلنا
ذاتا سواء اعتقد قدمها او حدوثها او امكانها اوجوازها
فاعتقاد كونه ذاتا لا يزول ولا يتبدل وهذا يدل
على المفهوم من الذوات واحد في كل المواضع وانا
انا نقول المعلوم اما ذات واما صفة وصريح العقل
يشهد بان هذا التقسيم منحصر ولولا ان المفهوم
في كون الذات ذاتا امر واحد والا لم يكن هذا التقسيم
منحصرا فثبت بهذه الوجوه ان الذوات متساوية في كونها
ذوات واما بيان المقدمة الثانية فلان الله تعالى
مميز عن سايرالموجودات وثبت ان ذاته مساوية
لسايرالذوات وما به الامتياز غير ما به الاشتراك
فوجب امتياز ذاته عن سايرالذوات بامر زايد
عليها فيكون بالصفة قال ثبت المماثلة للذوات اعم
لا يجوز ان يكون امتياز المحدث بصفة ثبوتية
وامتيازه عنها بسلب تلك الصفات عن الذات لان
الذوات من حيث انها ذوات لو كانت مستقلة بنفسها
في التحقق غنية عن الصفات لزم جواز ان تنقلب
ذات السواد بياضا وعكسه والواجب عرضا حالا
في المحل والعكس وكل محال وان لم تكن الذات
مستقلة الا مع الصفات وجب ان يكون امتياز
ذات الحق سبحانه عن غيره بسبب ثبوت الصفات
لا بسبب سلب صفات المحدثات عنه والجواب
ان الامور الثلاثة التي عول عليها مثبت تساوي
الذات لا نسلم بعينها في الصفات فيلزم امتياز الصفات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)